الأنباء
الاثنين 27 فبراير 2012

إحالة بيان الحكومة الأول إلى اللجان البرلمانية الخاصة

الجنزوري يتهم دولاً عربية وغربية بنقض وعودها بالمساعدات: أكثر من 10 مليارات دولار خرجت من مصر بعد الثورة

رئيس الحكومة كمال الجنزوري يعلن بيان حكومته الأول أمام البرلمان

القاهرة ـ وكالات: أحال د.محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب البيان الأول للحكومة المصرية الذي ألقاه د.كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء أمام المجلس إلى لجنة خاصة برئاسة م.أشرف ثابت وكيل المجلس.

وحدد الكتاتني عضوية اللجنة بجميع رؤساء اللجان النوعية وعددهم 19 لجنة وممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب وعددهم 18 حزبا بالإضافة إلى النواب عمرو حمزاوي وعمرو الشوبكي وسوزي عدلي ناشد ومصطفى بكري ومارجريت عازر وهدى هنية.

وطالب الكتاتني كل لجنة بدراسة ما يدخل في اختصاصها مما ورد في بيان الجنزوري وموافاة اللجنة الخاصة بما تراه من توصWيات.

وكان الجنزوري ألقى بيانا مطولا أحال فيه معظم المشاكل التي تعاني منها مصر بعد الثورة الى عوامل خارجية وعوامل متراكمة منذ العهد السابق ولم يعلن فيه خطة عمل واضحة للمرحلة المقبلة.

وقال «إن عام 2011 شهد ثورة الشعوب العربية على حكامها واتخذ كل شعب طريقته ليعبر عن رأيه، لكن مصر الحضارة اتخذت السلم فهي ثورة سلمية احترمها كل العالم، وصاحب ذلك وعود بالمعاونة لمصر ماليا سواء من الغرب أو الدول العربية لكنه لم يتحقق منها شيئا».

وأشار الجنزوري إلى أنه بعد شهور قليلة من الثورة خرجت من البلاد ما يقدر بنحو 10 مليارات دولار، بل أكثر من ذلك، حيث أصبحت البنوك الأجنبية يوصى لها بألا تحول عملة صعبة إلى فروعها في مصر بل حاولوا أن يعوقوا تجارة مصر في الخارج، موضحا أن الدول التي استوردت القطن عام 2011 نصف عدد الدول في 2010.

رئيس الحكومة يؤكد أن جميع أسر الشهداء باستثناء ثمانية حصلت على مستحقاتها

وتساءل الجنزوري «هل أخطأ شعب مصر عندما تحرر؟! هل لابد أن يعاقب الشعب المصري لقوله لا لحكم الفرد؟!»، مؤكدا أن مصر لن تركع مهما كان هذا الأمر موجها إليها بل ستعبر هذه العثرة المالية بشبابها وشيوخها ومواردها.

وتابع رئيس الحكومة «كانت هناك وعود كثيرة تلقتها مصر لمساعدتها ماليا ولكن بعد فترة أصبحت الوعود غير موجودة وحاول شعب مصر ومن يتولون السلطة مناقشة هذه القضية مع الجانب الآخر سواء العرب أو الغرب ولكن لم يتحقق شيء».

من جهة أخرى، أكد الجنزوري أن مصر ملتزمة بكل اتفاقياتها مع الخارج وهذا أمر طبيعي لشعب حضاري، ولقد آن الأوان أن نتعاون مع شعوب العالم بما يسمى بالمعاملة بالمثل.

وأوضح أنه يجب أن نعي أنه حينما يأتي الرئيس الجديد فإنه فقد كل قوة كان يتمتع بها قبل توليه هذا المنصب إذ فقد انتماءه للجيش، حيث حينما يريد أن يتعامل مع الشعب لا يذهب للجيش، وفقد انتماءه للشرطة التي تحميه هو ونظامه وفقد السلطة التشريعية التي تضع له القوانين وفقد الإعلام الذي يقول ما يريد، حيث كانت كل هذه القوى في يده من أجل أن يبقى حاكما فردا.

وتابع «أنه لابد أن نعيد للمؤسسات وللدولة كيانها حتى يأتي الرئيس ويجد مؤسسات ونقابات واتحادات عمالية واستقلالا كاملا للقضاء وتشريعات تواجه الفساد والاحتكار حتى يأتي رئيس يحكم لمصلحة الشعب».

وقال رئيس مجلس الوزراء «إنه تم حصر أسر الشهداء بشكل كامل وبلغت 775 أسرة حصلت على مستحقاتها وبقيت 8 أسر لم تأت للحصول على مستحقاتها.. وبالنسبة للمصابين عددهم 4758 مصابا حصلوا على مستحقاتهم وبقي 41 مصابا لم يحصلوا عليها بعد، وما نقدمه من أموال لا يساوي شيئا مقابل الدم والقصاص».

ولفت إلى أن المحتجين حاليا أمام وزارة المالية ليسوا شهداء ولا مصابين، إنما ذهبوا للحصول على أي شيء.

وحول الوضع الأمني، قال الجنزوري «إن فترة الـ11 شهرا الماضية شهدت تعاونا كان ضروريا بين المواطن العادي مع «الداخلية» من أجل إعادة الأمن بكل الوسائل»، مشيرا إلى أن الأمن يعود بشكل ملحوظ يوما بعد آخر.

وأوضح أنه يجب أن نبدأ من اليوم لإعادة الحياة الجديدة للمشروعات الكبرى التي توقفت مثل ترعة السلام وتوشكي.

وأشار إلى أنه تم إنشاء 11500 مسكن ستسلم اعتبارا من شهر يونيو المقبل، مضيفا أنه يجب الخروج من الوادي الضيق من أجل مستقبل مصر.. وقال «لابد أن يتجه الشباب الذين قاموا بالثورة نحو المناطق الجديدة».

ولفت الجنزوري إلى أنه في القريب العاجل سيحال إلى مجلس الشعب 46 تعديلا ومشروعات بقوانين بشأن استقلال القضاء ومواجهة الفساد والاحتكار الذي كان سببا في بلوى مصر.

وأضاف رئيس الحكومة «ان الدين الحكومي تضاعف 6 مرات في غضون 10 سنوات حيث كان 147 مليار جنيه عام 1999 ووصل إلى 807 مليارات عام 2010 وهذا لا يتضمن دين الهيئات الاقتصادية ولا الدين الخارجي».

ولفت إلى أن الدين الخارجي كان 28 مليار دولار عام 1999 ووصل إلى 36 مليار دولار وبذلك يصل عبء خدمة الدين إلى 106 مليارات جنيه سنويا أي ربع الموازنة.

وأضاف أن عدد العاطلين عن العمل وصل إلى 3,2 ملايين مواطن وكانوا 1,5 مليون عام 1999 وكل عام يضاف 200 ألف عاطل.

وأشار إلى أنه في الفترة بين عامي 2000 و2010 أغفل فيها الإنتاج الصناعي والزراعي والتشييد والتي تمثل 90٪ من الاستثمار.. وقال «إن معدل النمو وصل إلى 7٪ ولكن ذلك يرجع إلى الدخل الريعي وليس لزيادة الإنتاج».

موسى يطلق حملته من القاهرة والعوا: لن أقيد الحريات وأصادر الفن

القاهرة ـ وكالات: قال د.محمد سليم العوا المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، «إذا تم انتخابي رئيسا لمصر فلن يكون هناك مصادرة على الحريات أو رقابة على الفن إلا اذا كانت هناك تجاوزات غير مقبول بها».

وأكد العوا، انه في حال توليه المنصب الرئاسي، لن يسمح لزوجته بالعمل العام السياسي، فإذا أرادت ان تعمل بالعمل الذي تعمل به حاليا، وهو الكتابة للأطفال فسيسمح لها بذلك.

وأضاف العوا، خلال حواره ببرنامج «90 دقيقة»، على قناة المحور، انه يفضل مشاهدة الأفلام الأبيض والأسود التي تعود متابعتها منذ الصغر، مشيرا الى انه يفضل مشاهدة الأعمال الفنية التي يقوم بها عادل إمام، ومحمد صبحي، واحمد حلمي.

وكشف العوا، ان مصدر دخله الوحيد هو من المحاماة فقط، مشيرا الى انه يقوم بسداد الضرائب سنويا بشكل منتظم، وأن مصادر تمويل حملته الانتخابية من مدخراته الشخصية، ومن بعض المصريين الذين يؤيدونه ويؤيدون برنامجه الانتخابي للرئاسة والتوجه السياسي الذي يعبر عنه.

من جانب آخر علقت «الحملة الشعبية لانتخاب موسى رئيسا» مجموعة كبيرة من اللافتات والملصقات ذات الأحجام الكبيرة في ميادين العتبة والموسكي والإسعاف، وبجوار كوبري أكتوبر و15 مايو، فيما أعلنت الحملة الرسمية التزامها بالمواعيد المعلنة سابقا لبدء الدعاية الانتخابية عقب إغلاق باب الترشح في 8 ابريل المقبل.

وقال احمد المقدامي عضو الحملة الشعبية لانتخاب موسى، ان الحملات المؤيدة لانتخاب الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى كثيرة وتشبه روابط الأندية والمشجعين، وأضاف ان هناك مجموعة داخل الجامعات يطلق عليها «موسى مش ناسينا»، وأخرى ستنطلق قريبا في الأوساط العمالية بعنوان «الريس موسى»، فضلا عن الحملات المختلفة بالمحافظات التي تعمل بعيدا عن الحملة الرسمية التي تمتلك مقار خاصة بها.

وأوضح ان الحملة الشعبية الرئيسية بالقاهرة تضم مجموعة كبيرة من رجال الأعمال المتطوعين الذين ليس لهم علاقة بموسى ولا يعرف عنهم المرشح المحتمل شيئا حتى الآن، لافتا الى ان بعض تجار الأقمشة بالموسكي والعتبة تبرعوا بمبلغ مالي ضخم لتعليق صورته بالميدان. وأوضح منصور طه المحامي، ان شعار الحملة الشعبية هو نفس شعار الرسمية، موضحا ان الأخيرة تستخدم الأولى في الأعمال المخالفة مثل تعليق اللافتات قبل بدء الدعاية الرسمية او انتقاد اي من المرشحين المحتملين الآخرين.

البرادعي: لن أتراجع عن قراري لأكون رئيساً «واجهة»

القاهرة: أكد د.محمد البرادعي ـ المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ انه لن يتراجع عن قراره بالانسحاب من سباق الانتخابات الرئاسية القادمة، وقال «لن أرجع في قراري وأخدع الشعب وأكون رئيسا «واجهة» ولن أساوم على ضميري مقابل رضا الناس».

وتساءل البرادعي ـ في الحوار الأول له بعد انسحابه من سباق الترشح للرئاسة على قناة «النهار» أمس الأول قائلا: «كيف يكون موقفي من العدالة الاجتماعية ملتبسا، وأنا قد تبرعت بقيمة جائزة نوبل للجمعيات الخيرية؟ واصفا نفسه «ديموقراطي اشتراكي، ولهذا أطالب بالعدالة الاجتماعية، وأشعر بالخجل من نفسي حينما أجد شخصا بجانبي مش لاقي يأكل».

واعتبر البرادعي ان العسكر عايشين في وهم ان هناك «مؤامرات من الخارج ومن الداخل»، مشيرا الى انه تمنى ان يرى «تمثيلا كافيا في مجلس الشعب لسيدات مصر وشبابها وأقباطها».

البرادعي أبدى عدم قلقه من وصول الإسلاميين للحكم وقال «قلقي من العشوائية والعبثية التي نعيشها»، وأضاف «المتخصصون قدموا كثيرا من النصائح للمجلس العسكري، لكن المجلس يعتمد في الأساس على مستشاري مبارك»، معتبرا ان «المجلس العسكري بلا يفهم معنى الثورة».

وعن أسباب انسحابه من سباق الترشح للرئاسة، قال «لا يمكن ان أشارك في عملية مزيفة، صحيت يوم وبصيت في المرايا وقلت لا يمكن ان أستمر وأشارك في عملية تتجه بمصر في الاتجاه العكسي» وأضاف «لا يمكن لرئيس جمهورية ان يحكم بإعلان دستوري مشوه ومنقوص».

قيادات سلفية: نحن من سيحدد الرئيس المقبل

العربية.نت: أكدت قيادات سلفية بارزة أنهم سيحددون من هو الرئيس المقبل، وان الانتخابات الرئاسية ستمر بنفس سيناريو «استفتاء 19 مارس». وقالت القيادات لـ «المصري اليوم» ان المساجد السلفية بدأت فعليا ابتداء من خطبة الجمعة الماضي، في الدعوة لتوحيد الصوت السلفي تجاه مرشح واحد. ووفقا للمصري اليوم، فقد ذكرت المصادر نفسها أن الفريق أحمد شفيق، المرشح المحتمل للرئاسة، طلب من قيادات «النور» السلفي دعمه مقابل تنفيذ كل طلباتهم، وفي مقدمتها تطبيق الشريعة الاسلامية، مؤكدا أن معظم المرشحين قدموا هذا العرض، لأنهم يعلمون أن السلفيين سيتحكمون في الانتخابات بما يملكون من مساجد.

في سياق متصل، انقسمت الاحزاب والقوى السلفية حول دعم ترشيح حازم أبو إسماعيل للرئاسة، إذ أعلن حزب الفضيلة، في بيان أمس الاول دعمه «أبو اسماعيل»، فيما رفض عادل عفيفي، رئيس حزب «الاصالة» إعلان شباب حزبه عن تأييدهم للمرشح نفسه.

وقال ان الحزب لن يعلن تأييده لأحد إلا بعد غلق باب الترشيح. وقال محمد نور، المتحدث باسم النور السلفي، ردا على إعلان شباب الحزب دعم «أبو اسماعيل» ان «النور» سيعلن موقفه من المرشحين في مؤتمر صحافي، وان الشباب سيلتزمون بالقرار. من جهته، حذر خالد سعيد، المتحدث باسم الجبهة السلفية، من تجاهل مشايخ التيار السلفي دعم «أبو اسماعيل»، واختيار مرشح آخر، متوقعا ردود أفعال غاضبة من قواعد السلفيين، لافتا الى ان الهيئة الشرعية للحقوق والاصلاح ستجتمع اليوم، لاختيار المرشح الذي ستدعمه، مضيفا ان بعض قيادات التيار تطرح اسم الدكتور باسم خفاجي لـ «جس النبض» في حالة الدفع بمرشح آخر للرئاسة، وقال: «لن تمر هذه الفترة بهدوء».

وقال سعيد إن تحالف المجلس العسكري وبعض القوى الاسلامية بالاضافة الى المادة 28 من الاعلان الدستوري ـ ستؤدي الى تزوير الانتخابات ويمثل الثلاثة خطرا على الثورة. في سياق آخر، رفضت الجماعة الاسلامية مبادرة «المرشح التوافقي» التي تتبناها 100 شخصية من الناشطين والسياسيين، واعتبرت أنها غير ملزمة لها أو للتيار الاسلامي، وقالت الجماعة انها لا تقبل بـ «التوافقي» حتى لو كان اسلاميا. وقال د.طارق الزمر، المتحدث باسم الجماعة، ان المبادرة محاولة لإحياء ترشيح د.محمد البرادعي للرئاسة مجددا.

«الحرية والعدالة» يرشح فهمي رئيساً للشورى.. و«فتح الباب» زعيماً للأغلبية

والبرلمان يجتمع بعد غدٍ لتشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور الجديد

القاهرة ـ أ.ش.أ: وافقت الهيئة البرلمانية لحزب «الحرية والعدالة» في مجلس الشورى أمس على ترشيح المكتب التنفيذي لنائب الحزب عن محافظة الشرقية د. أحمد فهمي للمنافسة على انتخابات رئاسة مجلس الشورى.

كما وافقت في اجتماعها أمس بمقر الحزب في شارع منصور بوسط القاهرة على اختيار النائب علي فتح الباب ممثلا للهيئة البرلمانية وزعيما للأغلبية في مجلس الشورى.

كما ناقشت الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة ـ الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين ـ خطة الحزب لتفعيل مجلس الشورى من خلال تطوير آلياته الرقابية والتشريعية في مختلف القضايا والقوانين، وتباحثت أيضا حول تشكيل هيئة المكتب وهيئات اللجان التي مازالت قيد البحث والتشاور بين الأحزاب الممثلة في مجلس الشورى.

من ناحيته، أكد رئيس حزب الحرية والعدالة د.محمد مرسي أن الشعب المصري يتطلع إلى تفعيل مجلس الشورى باعتباره الغرفة الثانية للبرلمان المصري، وله مهام كبيرة أبرزها مشاركة نوابه المنتخبين مع أعضاء مجلس الشعب المنتخبين في اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور الجديد، موضحا أنه يجب على نواب الحزب في مجلس الشورى إعادة الروح لهذا المجلس التشريعي.

وأوضح ان مجلس الشورى لديه العديد من الاختصاصات من أهمها الإشراف على المجلس الأعلى للصحافة وعدد آخر من المجالس والهيئات القومية، وهو ما يحتاج إلى جهد كبير وعمل شاق لوضع هذه المؤسسات في نطاقها الصحيح الذي يعود بالنفع على المجتمع المصري.

وفيما يتعلق باختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد، قال د.مرسي «إن الحزب حريص على مشاركة كل الفئات والهيئات والأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية في هذه الجمعية حتى يأتي الدستور الجديد معبرا عن الشعب المصري بمختلف توجهاته».

وأضاف «إن اللجنة القانونية في الحزب انتهت من إعداد مشروع تشكيل الجمعية بحيث يتم اختيار 40 من أعضاء مجلسي الشعب والشورى ضمن أعضاء الهيئة و60 من خارجه، على أن يقوم هذا الاختيار على التنوع والكفاءة والتمثيل النسبي لكل فئات المجتمع بمن فيهم الشباب والمرأة، وكذلك مختلف الهيئات من جامعات ونقابات ومؤسسات دينية تشمل الأزهر الشريف والكنيسة المصرية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني من نقابات فنية وهيئات اقتصادية متنوعة».

وفي هذا السياق دعا المجلس العسكري امس مجلسي الشعب والشورى للاجتماع بعد غد الاربعاء لاختيار اعضاء اللجنة التأسيسية التي ستقوم بوضع الدستور الجديد.

مصر: تأجيل محاكمة نشطاء المجتمع المدني الـ 43 إلى 26 أبريل والنيابة تتهمهم بالإضرار بالمجتمع وتلقي أموال بصورة غير مشروعة

عدد من نشطاء المنظمات المدنية في قفص الاتهام خلال محاكمتهم أمس (أ.ف.پ)

القاهرة ـ رويترز ـ يو.بي.آي: انطلقت في محكمة جنايات شمال القاهرة أمس محاكمة 43 من نشطاء منظمات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية بينهم 19 أميركيا و16 مصريا وألمانيان اثنان، بتهمة تلقي تمويلات غير مشروعة من الخارج والقيام بأنشطة سياسية تخالف عملهم المتعلق بالمجتمع المدني، في قضية مشحونة سياسية فجرت أزمة في العلاقات بين القاهرة وواشنطن وهددت بقطع المساعدة العسكرية الاميركية السنوية قيمتها 1,3 مليار دولار أميركي. وقد أجلت المحكمة الجلسات الى 26 أبريل المقبل.

وجاء التأجيل بناء على طلب محامي الدفاع عن المتهمين في القضية المعروفة بقضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، للاطلاع على ملف القضية وهو ما استجاب له رئيس هيئة المحكمة المستشار محمد محمود شكري وحدد 26 ابريل موعدا للجلسة القادمة.

كانت السلطات القضائية المصرية قد أحالت المتهمين الـ 43 الذين ينتمون إلى خمس منظمات أجنبية هي، المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديموقراطي الأميركي، ومنظمة فريدوم هاوس «بيت الحرية»، ومؤسسة كونراد الألمانية، والمركز الدولي الأميركي للصحافيين، وعلى رأسهم مدير المعهد الجمهوري الدولي صاموئيل آدم لحود نجل وزير النقل الأميركي.

وكان رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين في القضية مدير المجموعة المتحدة لحقوق الإنسان» المحامي الحقوقي المصري نجاد البرعي أوضح لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) قبل بدء الجلسة، أنه لم يتمكن من الحصول على نسخ من ملف القضية وتحقيقاتها، مضيفا: «سوف تكون الجلسة الأولى إجرائية يتم فيها تلاوة الاتهامات من جانب النيابة العامة، والاستماع إلى طلبات هيئة الدفاع».

في المقابل اتهمت النيابة العامة النشطاء بالإضرار بالمجتمع المصري.

وذكر ممثل النيابة العامة في «قضية إدارة جمعيات حقوقية وتلقي أموال من الخارج بصورة غير مشروعة» ان المتهمين قاموا بتأسيس وإدارة خمس منظمات أجنبية منها أربع أميركية واحدة ألمانية من دون الحصول على التصريحات المطلوبة من الجهات المعنية.

وقال مصدر حقوقي ليونايتد برس انترناشونال إن ممثل النيابة قال في مرافعته أمام محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار محمد شكري «إن المتهمين حصلوا على أموال من الخارج بواقع 22 مليون دولار من المعهد الجمهوري الأميركي 18و مليونا من المعهد الديموقراطي الأميركي و4,400 مليون دولار من منظمة فريدوم هاوس 3 وملايين دولار من المركز الدولي للصحافيين 1,600 ومليون يورو من منظمة كونراد أديناور الألمانية».

وأضاف ممثل النيابة «ان المنظمات والجمعيات الحقوقية عملت في الأراضي المصرية بصبغة سياسية هدفت إلى التدخل في شؤون الدولة عن طريق استخدام المعونات تحقيقا لأغراض معينة أو انتصارا لفئة في المجتمع على حساب فئة أخرى عن طريق ضخ الأموال التي تحقق ذلك وهو ما يمثل خروجا على التوازن الطبيعي لجميع الفئات بشكل يضر بالمجتمع المصري».

وقد حضر جلسة المحاكمة ستة من المتهمين المصريين فيما لم يحضر المتهمون الأجانب.

وداهمت السلطات الأمنية المصرية مقار وفروع عدد من جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وقامت بتوقيف عدد من المسؤولين عنها والعاملين بها، وقامت وزارة العدل بتكليف هيئة قضائية برئاسة المستشارين سامح أبو زيد وأشرف العشماوي تختص بالتحقيق في قضية «التمويل الأجنبي غير المشروع لبعض منظمات المجتمع المدني في مصر».

على صعيد موازٍ، قال مسؤول أميركي كبير ان واشنطن والقاهرة عقدتا ما وصفه بأنه «مناقشات مكثفة» لحل الازمة في غضون أيام.

وأضاف المسؤول مشترطا عدم الكشف عن هويته ان وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون التي وصلت الى العاصمة المغربية بعد زيارة الجزائر وتونس اجتمعت مع وزير الخارجية المصري محمد كمال عمرو مرتين في الايام الثلاثة الاخيرة.

ويقول ناشطون حقوقيون ان القضية تمثل انتقاما من قبل القادة العسكريين الحاكمين في مصر ضد الجماعات المؤيدة للديموقراطية التي كانت من بين اقوى المنتقدين للجيش منذ توليه السلطة عندما اطيح بالرئيس السابق حسني مبارك منذ عام.

وقال ناشط مصري يعمل لصالح المنظمات لرويترز ان اساس القضية بأكمله غير عادل.

وكان هناك عدد منهم في الخارج بالفعل عندما فرض الحظر ولجأ بعض من كانوا في مصر الى السفارة الأميركية في القاهرة.